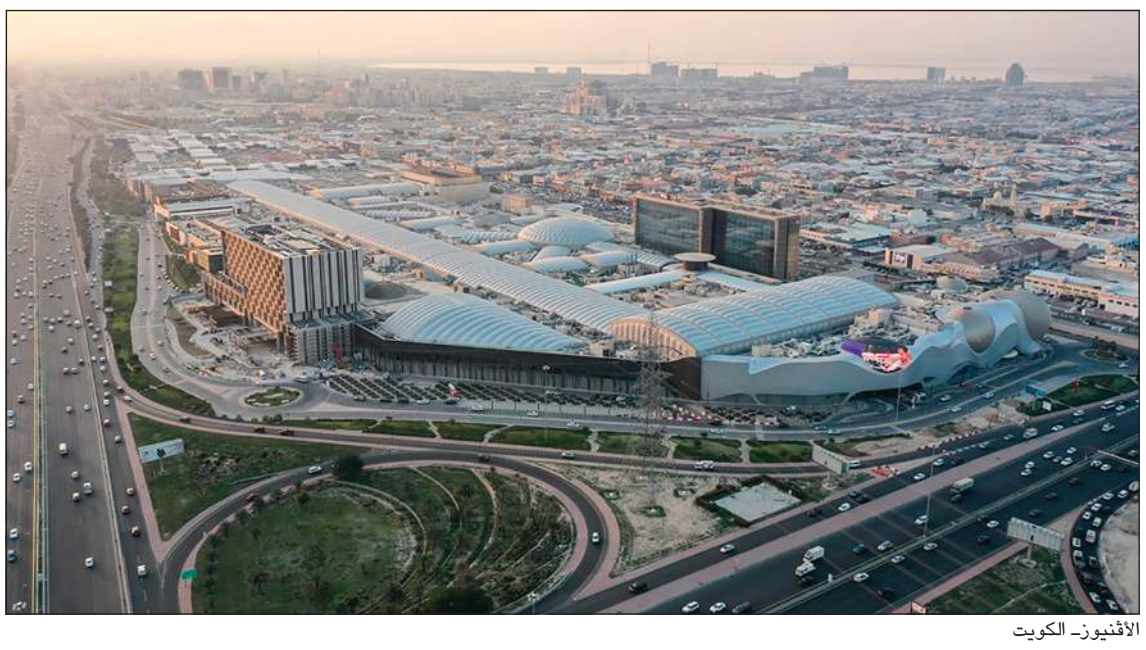
الأقنيوز- الكويت

تصنيف الشركة بمؤشر «MSCI» ارتفع إلى «BBB».. ليمثل دليلاً على الالتزام بالاستدامة العقارية

«المباني»: خطوات ناجحة تتناغم مع مستقبل مستدام

شهادة ما قبل الاعتماد الأولية من الفئة الذهبية لمشروع سوق صباح «S3»

- **حصول سوق صباح «S3» على شهادة ما قبل الاعتماد الأولية «LEED» من الفئة الذهبية**
- **الشركة تسعى نحو الحصول على الشهادة النهائية بعد إنجاز مشروع سوق صباح «S3»**
- **«المباني»: نفتخر بهذه الإنجازات خلال رحلتنا نحو مستقبل أكثر استدامة من خلال مشاريعنا**

تماشيا مع خطة الاستدامة التي تلتزم بها شركة المباني والسعي نحو الالتزام بمعايير الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة وتحقيق الريادة في تصميم الطاقة والبيئة وبناء المشاريع المستدامة، أعلنت «المباني» عن أحدث إنجازاتها في مجال الاستدامة، حيث ارتفع تصنيف الشركة إلى «BBB» بمؤشر مورغان ستانلي كابيتال إنترناشيونال (MSCI ESG Index) الخاص بالمعايير البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات.

ويأتي هذا الإنجاز بفضل الأداء الاستثنائي في الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG)، وفي تأكيد جديد على التزام المباني بالمشاريع المستدامة، وريادتها في دمج المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG) مع عملياتها التشغيلية ومبادراتها الاستراتيجية. ويمثل ارتفاع تصنيف «المباني» في مؤشر MSCI دليلا واضحا على التزام الشركة العميق بالريادة في الاستدامة العقارية، كما يعكس هذا الإنجاز متانة المنظومة المؤسسية للشركة وكفاءة كوادرها، وإدراكها العميق لمسؤوليتها تجاه البيئة والمجتمع. كما يعزز هذا التصنيف سعي الشركة نحو المضي قدما في تقديم مشاريع مسؤولة، وخلق قيمة مستدامة لمساهمي الشركة، والإسهام في بناء مستقبل أكثر توازنا للأجيال القادمة.

وقد صرحت إدارة شركة المباني بأن حصول «المباني» على تقييم BBB جاء نتيجة التقدم الملحوظ في تطبيق معايير الاستدامة والمساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ونجاح جهود تنفيذ مبادرات مستدامة في مختلف أعمال وأنشطة الشركة التشغيلية والمالية والإدارية والمجتمعية والبيئية.

الجدير بالذكر أن مؤشر الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات (MSCI ESG Index) يعتبر أكبر مزود في العالم لمؤشرات البيئة والمجتمع والحوكمة ESG. وقد صممت تقييمات مؤشر MSCI ESG لقياس قدرة الشركات على مواجهة مخاطر الاستدامة طويلة الأجل، مع اتباع منهجية تستند إلى تقييم البيانات للأبعاد البيئية والاجتماعية والحوكمة، وعوامل مختلفة مثل البصمة الكربونية، وإدارة المواهب، والحوكمة المؤسسية، وجودة المنتج.

مشروع سوق صباح (S3)

وعلى صعيد آخر، من أحدث إنجازات شركة المباني، فقد حصل مشروع سوق صباح (S3) على شهادة ما قبل الاعتماد الأولية من الفئة الذهبية من مجلس المباني الخضراء الأميركي (USGBC)، حيث تم استيفاء متطلبات ومعايير نظام تصنيف LEED v4 لتصميم وبناء المشاريع المستدامة، وهو ما يمنح المشروع الضوء الأخضر للانطلاق في الطريق الصحيح نحو الريادة كمبنى أخضر مستدام وحاصل على شهادة LEED، حيث يركز المشروع على البناء المستدام، وإعادة تدوير النفايات، وتقليل التأثير العام على البيئة طوال فترة الإنشاء.

وحول هذا الإنجاز، قالت شركة المباني: «يتناغم هذا الاعتماد مع أهدافنا وتطلعاتنا المشتركة لتحقيق مستقبل صحي ومستدام، ونتطلع نحو اعتماد جميع المشاريع التي تم تنفيذها أو يجري العمل على تشييدها كمباني مستدامة تركز على البناء المستدام وإعادة تدوير النفايات، وتقليل التأثير العام على البيئة».

وأضافت الشركة: «يعزز حصول مشروع سوق صباح (S3) على شهادة ما قبل الاعتماد الأولية من الفئة الذهبية مكانتنا الرائدة في تبني مفاهيم المباني الخضراء، كما يعكس التزام المشروع باتباع الممارسات المستدامة خلال عمليات البناء التي يجري العمل عليها الآن».

وتابعت: «نتطلع نحو حصول مشروع سوق صباح (S3) على الاعتماد الرسمي للشهادة الذهبية في نظام تصميم المشروع LEED للمباني المستدامة عند الانتهاء من المشروع كاملا وبدء عمليات التشغيل بداخله، حيث من المتوقع الانتهاء من المشروع كاملا في الربع الثالث من عام 2027».

ويعد نظام LEED، الذي طوره مجلس المباني الخضراء في الولايات المتحدة الأميركية، نظام تصنيف المباني الخضراء الأكثر استخداما على مستوى العالم، ويشكل رمزا معترفا به عالميا لتحقيق الاستدامة والريادة، وذلك من خلال ممارسات التصميم والبناء والعمليات التي تعمل على تحسين الصحة البيئية والبشرية.

كما يساعد المباني المعتمدة لدى LEED على جعل العالم أكثر استدامة. وتمنح شهادة LEED لتطبيق استراتيجيات وحلول عملية ملحوظة في مجالات تشمل التطوير المستدام للموقع، وتوفير المياه، وكفاءة الطاقة، واختيار المواد بدقة، وجودة الهواء والبيئة الداخلية.

وقد عملت شركة المباني منذ تأسيسها نحو بناء علامة تجارية مستدامة تحمل قيمة ملموسة وتشكل مصدر إلهام للمشاريع الجديدة، والتي بدورها تحفز الازدهار والنمو على المدى الطويل لدولة الكويت، ودعمها المستمر لخطة التنمية الوطنية وذلك من خلال إنجاز مشاريع نموذجية لمجتمعات حضرية.

أفضل حلول الدفع الرقمي.. وأفضل تنوع بالمنتجات المتاحة عبر الإنترنت.. و«وياي» أفضل بنك رقمي

«الوطني» يرسّخ ريادته الرقمية في الكويت بـ 3 جوائز جديدة من «غلوبل فاينانس»

تأكيدا لمكانته الرائدة في القطاع المصرفي، وتقديرا لإنجازاته في تطوير حلول رقمية مبتكرة تلبي احتياجات عملائه وتواكب التطورات التكنولوجية المتسارعة في الصناعة المصرفية، فاز بنك الكويت الوطني بثلاث جوائز مرموقة ضمن جوائز مجلة «غلوبل فاينانس» لأفضل البنوك في تقديم الخدمات المصرفية الشخصية الرقمية على مستوى منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا للعام 2025.

وتوجت «غلوبل فاينانس» بنك الكويت الوطني بجائزتين على مستوى الكويت، هما جائزة أفضل حلول الدفع الرقمي، وجائزة أفضل تنوع في المنتجات المتاحة عبر الإنترنت، كما حصد بنك وياي، التابع لبنك الكويت الوطني الذي يعد أول بنك رقمي تم تأسيسه في الكويت، جائزة أفضل بنك رقمي في الكويت.

حلول دفع رقمي مبتكرة

يعتبر تتويج بنك الكويت الوطني بجائزة أفضل حلول الدفع الإلكتروني على مستوى الكويت للعام 2025 شهادة جديدة على ريادته في توفير حلول الدفع الرقمية المبتكرة والأكثر تطورا، مستندا إلى إستراتيجية تحول رقمي شاملة، ترتكز على بنية تحتية تكنولوجية قوية ومتقدمة، تدعم حلول الدفع الرقمية الحديثة.

ويعمل البنك على توسيع نطاق خدمات الدفع باستخدام أحدث التقنيات، إلى جانب تطوير بطاقات ومنتجات مصرفية تلبي احتياجات مختلف شرائح العملاء، بما يعزز تجربتهم المصرفية.

عروض رقمية تفوق التوقعات

ويعكس حصد «الوطني» لجائزة أفضل تنوع في المنتجات المتاحة عبر الإنترنت على مستوى الكويت للعام 2025 من «غلوبل فاينانس»، تميزه في ابتكار خدمات ومنتجات مصرفية رقمية وجهوده المستمرة في تطوير منتجات رقمية مبتكرة تلبي تطلعات العملاء، حيث يقدم البنك مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات المصرفية التي يمكن الوصول لها بسهولة عبر القنوات الرقمية. ويتميز «الوطني» بتوفير حلول رقمية مرنة ومتنوعة تناسب احتياجات مختلف شرائح العملاء، ما يعكس التزامه بالريادة في تقديم تجربة مصرفية رقمية متكاملة وسهلة الاستخدام.

«وياي».. تجربة رقمية متكاملة

وتأكيدا لتميزه في تقديم تجربة مصرفية رقمية متكاملة ومبتكرة، فاز بنك وياي بجائزة أفضل بنك رقمي على مستوى الكويت للعام 2025 من «غلوبل فاينانس». ومنذ انطلاقته، لا يزال بنك وياي يرسخ مكانته الرائدة عبر تقديم مجموعة شاملة من الخدمات المصرفية عبر تطبيقه الذكي، تمكن عملاءه من إدارة شؤونهم المالية بكفاءة ومرونة. فمن خلال خطوات بسيطة وآمنة، ودون الحاجة إلى زيارة الفروع، يتيح «وياي» لعملائه الاستمتاع بتجربة مصرفية رقمية غنية، تشمل خدمات فتح الحساب، إدارة المدخرات، التحويلات المحلية والدولية، الحصول على القروض، وغيرها الكثير.

آلية اختيار الفائزين

تم اختيار الفائزين بجوائز «غلوبل فاينانس» لأفضل البنوك في تقديم الخدمات المصرفية الشخصية الرقمية بناء على مجموعة من المعايير الدقيقة، شملت: قوة الإستراتيجية في جذب وخدمة العملاء الرقميين، النجاح في تشجيع العملاء لاستخدام الخدمات الرقمية، نمو قاعدة العملاء الرقميين، تنوع المنتجات الرقمية، الفوائد الملموسة من المبادرات الرقمية، وجودة تصميم المواقع الإلكترونية وتطبيقات الهواتف الذكية.

وتم تقييم البنوك المرشحة للجوائز من قبل محكمين من شركة Infosys العالمية الرائدة في مجال الاستشارات والتكنولوجيا، بينما تولى محررو مجلة «غلوبل فاينانس» عملية الاختيار النهائي.

الجدير بالذكر أن مجلة غلوبل فاينانس العالمية التي تأسست في العام 1987 وتتخذ من نيويورك مقرا لها تعد من أعرق المجلات المتخصصة في قطاعي التمويل والاقتصاد ويبلغ عدد قرائها أكثر من 50 ألفا من المديرين التنفيذيين ومسؤولي القرارات الاستثمارية والاستراتيجية في المؤسسات المالية في 188 دولة حول العالم.

وتجري المجلة سنويا العديد من الاستبيانات حول الابتكار والريحية للبنوك والمؤسسات المالية حول العالم يتم على أثرها اختيار الأفضل على المستويين الإقليمي والعالمي.

بما يعكس حضوراً فاعلاً بدعم أصحاب المشاريع وتطوير السياسات الإستراتيجية

«الصندوق الوطني»: المرأة تشغل 46٪ من المناصب القيادية والإدارية

م. بسمة الجاسم

أكد الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة على الدور المحوري الذي تلعبه المرأة في مسيرة التنمية الاقتصادية في الكويت، حيث تشغل النساء ما نسبته 46٪ من المناصب القيادية والإدارية داخل الصندوق، بما يعكس حضورا فاعلا في دعم أصحاب المشاريع وتطوير السياسات الاستراتيجية. وفي هذا السياق، أعرب الصندوق بقيادة مديرته العامة م. بسمة الجاسم، التي تجسد نموذجا بارزا لدور المرأة في النهوض بقطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة وتعزيز أهداف الصندوق الاستراتيجية.

وأشار الصندوق إلى أن المرأة الكويتية باتت تلعب اليوم دورا متناميا في دعم الابتكار وتطوير المشاريع الناشئة بما يتماشى مع رؤية الكويت 2035 وجهود تنويع الاقتصاد الوطني، حيث تمثل النساء 41٪ من مؤسسي الشركات الناشئة في الكويت، مع حضور متزايد في قطاعات ينظر إليها تقليديا كقطاعات ذكورية مثل التكنولوجيا والخدمات اللوجستية.

وحققت رائدات الأعمال الكويتيات قصص نجاح مميزة في مجالات متعددة، من أبرزها: ابتكار حلول تكنولوجية ذكية لتطوير الخدمات المالية، وتأسيس شركات متخصصة في الخدمات اللوجستية وسلاسل الإمداد، ودخول مجال الصناعات الإبداعية وريادة الأعمال الاجتماعية. وفي إطار حرصه على تمكين المرأة، شارك الصندوق الوطني ممثلا بمراقب دائرة مراجعة المساهمات دلال الفريح، في ندوة «دور المرأة ومساهمتها في تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة»، والتي نظمها مؤتمر التفاعل وإجراءات بناء الثقة في آسيا (CICA) في بانكوك - تايلند، حيث مثلت الكويت وسلطت الضوء على التجارب الناجحة للمرأة الكويتية بريادة الأعمال.

وختم الصندوق الوطني بالتأكيد على أن مستقبل المرأة في قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة يعد واعدا، مع التزام الصندوق المستمر بتعزيز مشاركتها القيادية وتمكينها من المساهمة في دفع عجلة الاقتصاد الوطني.

رغم بقاء حالة عدم اليقين في قطاعات رئيسية مثل الأدوية وأشباه الموصلات

لاغارد: اتفاق التجارة بين أميركا وأوروبا يتماشى مع توقعات المركزي

وكالات: قالت رئيسة البنك المركزي الأوروبي، كريستين لاغارد أمس، إن اتفاق التجارة بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي يقترب من توقعات البنك المركزي الأوروبي الأساسية، رغم أن حالة عدم اليقين لاتزال قائمة في قطاعات رئيسية مثل الأدوية وأشباه الموصلات.

ووافق الاتحاد الأوروبي الشهر الماضي على فرض رسوم جمركية بنسبة 15٪ على معظم بنود الاتفاق، مما أسهم في تجنب حرب تجارية شاملة ومنح الشركات مزيدا من الوضوح، على الرغم من أن الحواجز الجديدة قد تبطئ النمو الاقتصادي.

رئيسة البنك المركزي الأوروبي كريستين لاغارد

وقالت لاغارد في جنيف: «يحدد اتفاق التجارة متوسط تعريفة جمركية فعال يقدر بين 12 و16٪ على واردات الولايات المتحدة من سلع منطقة اليورو». وأضافت: «هذا المتوسط التعريفي الفعال أعلى قليلا من الافتراضات المستخدمة في توقعاتنا الأساسية في يونيو الماضي، لكنه لا يزال قريبا منها». ولفتت إلى أن نتيجة الاتفاق أقل بكثير من السيناريو القاسي المتمثل في فرض رسوم أميركية تتجاوز 20٪.

ويفترض خط الأساس للبنك المركزي الأوروبي نموا اقتصاديا بنسبة 1,1٪ العام المقبل، في حين تظهر توقعات يونيو أن السيناريو القاسي كان سيخفض النمو إلى 0,7٪.

وأشارت لاغارد إلى أن اتفاقية التجارة لاتزال تؤثر على النمو الاقتصادي، مشيرة إلى أن التباطؤ المتوقع منذ فترة طويلة تجلى في البيانات الاقتصادية للربع الثاني. وأضافت أن الاتحاد الأوروبي الذي اعتمد تاريخيا على التجارة الخارجية المكثفة لدعم النمو، يحتاج الآن إلى تنويع شركائه التجاريين لتعويض الأثر السلبي للرسوم الجمركية.

وقالت لاغارد: «على الرغم من أن الولايات المتحدة ستظل شريكا تجاريا مهما، ينبغي على أوروبا أيضا تعزيز علاقاتها التجارية مع بقية العالم، مستفيدة من نقاط قوة اقتصادها الموجه نحو التصدير».

التضخم في بريطانيا يصعد إلى 3,8٪ في يوليو

وكالات: أظهرت بيانات رسمية أمس، أن معدل تضخم أسعار المستهلك في بريطانيا ارتفع إلى 3,8٪ في يوليو، من 3,6٪ في يونيو، وكان «بنك إنجلترا» قد توقع ارتفاع معدل التضخم العام إلى 3,8٪، بينما توقع معظم الاقتصاديين الذين استطلعت «رويترز» آراءهم معدلا قدره 3,7٪.

وخفض «بنك إنجلترا» أسعار الفائدة هذا الشهر، ولكن بعد تصويت متقارب من صانعي السياسات بأغلبية 5 إلى 4. وأشارت لجنة السياسة النقدية إلى أن البنك سيبطئ وتيرة تخفيضات أسعار الفائدة التدريجية، بسبب استمرار التضخم فوق المستوى المستهدف.

ويشهد التضخم في بريطانيا ارتفاعا مقارنة بالولايات المتحدة، حيث استقر عند 2,7٪ في يوليو، وكذلك مقارنة بنظيره في منطقة اليورو، حيث من المتوقع أن يظل قريبا من هدف البنك المركزي الأوروبي البالغ 2٪ خلال السنوات المقبلة.

وفي المقابل، يتوقع «بنك إنجلترا» أن يصل التضخم في بريطانيا إلى 4٪ في سبتمبر، أي ضعف هدفه، ويبقى فوق 2٪ حتى منتصف عام 2027.

ويعكس ذلك الوضع ووجود بعض الاختلاف مع التضخم في دول أخرى كيفية تنظيم أسعار الطاقة وغيرها من الخدمات في بريطانيا. وقد عززت الزيادات الكبيرة في فواتير الخدمات في أبريل معدلات التضخم السنوية.